

وقال آخرون : في العرايا وجوهاً قريبة المعاني من هذه ، وكلُّها قريبٌ بعضها^(١) من بعض .

(٥٠) وعن جعفر بن محمد (ص) أنَّه قال : لا يجوز بيعُ السَّنْبِلِ بالحنطة ، ولا بأس ببيع الزرع الأخضر^(٢) وإن سَنِبَلَ بحنطة إذا كان البيع إنما يقع على الزرع لا على السنبِل ، وكذلك الرُّطَاب^(٣) .

(٥١) وعنه أنه سُئِلَ عن بيع حصائد الحنطة والرُّطَابِ فرُخِّص فيه .

(٥٢) وعن علي (ع م) أنَّه قال من باع نخلاً قد أُبْرَتْ يعني قد ذُكِّرَتْ فثمرها^(٤) للبائع ، إلَّا أن يشترط المبتاع^(٥) .

فصل | هـ |

ذكر ما نُهي عنه من الغشِّ والخداع في البيوع

(٥٣) رُوينا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه أنَّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

(١) د - بعضه .

(٢) حش ه ، س - قال في ذات البيان : الزرع الأخضر إذا بيع على أن يحصد بحاله فذلك جائز ، وإذا بيع على أن يبقى حتى يتم ويحصد فذلك غير جائز .

(٣) زيد في ه - فرخص فيه (غ) ، حش ه ، قال في الاختصار : ولا يجوز بيع الزرع قبل أن يتسنبِل إلَّا على أن يحصد بحاله إذا بيع بحنطة ، فأما على أن يترك حتى يتسنبِل ويعقد فلا ، وإن اشترى بغير حنطة فحصد أو ترك حتى تسنبِل ، فلا بأس بذلك .

(٤) س ، ط ، د ع . ه - فثمرتها .

(٥) حش ه - قال في مختصر الآثار : ويدخل في حكم هذا ما بيع من الشجر وفيها ثمار ، قد صارت إلى حال ما يصير ثمار النخل في حين الآبار ، فإن لم يشترطها المشتري فهي للبائع .